

# عدوان آل سعود النار ته

## اجتماع يماني ضد العدوان يخرقه «الإصلاح»



تصطف غالبية الأحزاب الرئيسية والصغيرة في ضفة رفض العدوان (أ ف ب)

«التنظيم الوحدوي الناصري» وفي الوقت الذي تصطف فيه غالبية الأحزاب الرئيسية والصغيرة في ضفة رفض العدوان - وإن تباينت طرق وحيثيات ومبدئية الرفض - إلا أن الضفة المؤيدة يبرز ضمنها «حزب الإصلاح» (إخوان مسلمون)، فيما يرى سياسيون أن سياسة «الإصلاح» الأخيرة باتت على قطيعة مع مزاج الشارع اليمني، إذ تقيم معظم قياداته في الخارج، في الوقت الذي يبدي فيه البعض اعتقادهم بأن المقاتلين في الجنوب وفي مأرب تحت شعار «القاعدة» وتحت شعار «مناصرة هادي» هي «عناصر إصلاحية» في حقيقة الأمر، وهي ما تبقى من التنظيم المسلح الذي كان ثاني قوة في اليمن على مستوى التنظيم والتسليح.

في المقابل، من الطبيعي أن يكون موقف «أنصار الله» رافضاً ومواجهاً للعدوان، وينسحب هذا أيضاً على «حزب المؤتمر الشعبي العام»، إذ يبدو أن العدوان السعودي يتخذ من زعيمه، علي عبد الله صالح، ونفوذه في الجيش، هدفاً معلناً. غير أن بيان «المؤتمر الشعبي العام» بدأ فاتراً في بداية العدوان وأنسجم معه خطاب متلفز لزعيمه علي عبد الله صالح، هاجم الرئيس المستقيل، عبد ربه منصور هادي، وتوعد لدول الخليج، مطالباً من سماهم «الأشقاء» في الخليج بوقف الغارات والرجوع إلى الاحتكام للمبادرة الخليجية، الأمر الذي اعتبره ناشطون في «أنصار الله» استجداء وتنازلاً عن سيادة الوطن في مقابل العودة إلى مبادرة انتهت بعد «21 سبتمبر». وما لبث ذلك الموقف أن تغير وانعكس على أداء الإعلام التابع لـ«المؤتمر»، ولا سيما بعدما صدر قرار عن هادي، أخيراً، يقضي بإقالة نجل صالح من سفارة الإمارات ويطالب باعتقال صالح. «الحزب الاشتراكي» الذي يعد أكبر

في ساعات الحرب، لا يعول كثير على تبدل في مواقف الأحزاب السياسية، بل يبحث المعتدي عن المقايضات، وكذا كان مع «التجمع اليمني للإصلاح». وفي ساعة «عاصفة الحزم»، تسعوى الرياض، وأداتها الرئيس المستقيل هادي، إلى قلب المشهد السياسي للعودة إلى ما قبل «21 سبتمبر»... لكن: تلك أمانهم؟

صنعاء - علي جازر

يجانب الصواب وينافي الواقع من يقول إن نسبة ما من الشعب اليمني تؤيد العدوان السعودي على اليمن وترضى بالتدمير. لا بد لتناول موضوعي للمساءلة من أن يشير إلى أن المؤيد الفعلي للعدوان

«الحزب الاشتراكي» الذي يعد أكبر الأحزاب اليسارية لا يزال يفضل البقاء في المنطقة الرمادية

بتمثل بقوى سياسية وقيادات حزبية وعسكرية مقيمة خارج الوطن بعدما طردتها «ثورة 21 سبتمبر 2014» (تاريخ سيطرة الحوثيين على صنعاء). وترى تلك القوى في العدوان باباً يعيدها إلى ممارسة السلطة، أو على الأقل يمنحها مكاسب سياسية. ويمكن الجزم بأن أبرز تلك القوى والقيادات تتمثل بـ«حزب التجمع اليمني للإصلاح» وقياداته التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى بعض قيادات

التي درجة رفض العدوان «الداخلي والخارجي»، وذلك على لسان «منظمة الشهيد جبار الله عمر» التابعة للحزب والتي أدانت عدوان السعودية وأيضاً ما سمته «حروب أنصار الله على الجنوب».

فيه عن «رفض الحزب للغة الحرب بشكل عام»، ملمحاً إلى مسؤولية «أنصار الله» في ما وصلت إليه الأمور. ونتيجة انتقادات واسعة من قبل ناشطين وقيادات وسطى، ارتفع مستوى رفض «الحزب الاشتراكي»

الأحزاب اليسارية في اليمن، لا يزال يفضل البقاء في المنطقة الرمادية. ففي حين لم يصدر عنه أي بيان باسم «اللجنة المركزية»، اكتفى موقعه الإلكتروني الرسمي بنشر تصريح على لسان أحد قياداته يتحدث

## يمانيون في المنفى الإجباري

الصعبة في سياق قضية العالقين تتمثل في عدد من العائلات العالقة في بعض مستشفيات العاصمة الأردنية ولم تتمكن من دفع ما عليها من التزامات مالية نتيجة عدم قدرتها على تسلم أي حوالات مالية من اليمن. إلى هذا، تظهر مشكلة الطلبة الدارسين هناك وهم لم يقبضوا مرتباتهم المستحقة منذ ثلاثة أشهر، وهي مستحقات يتم تحويلها من صنعاء في الأحوال العادية كل ثلاثة أشهر وتُدفع مرة واحدة. وهو العمل الذي سيعمل على ثني معظم الطلبة عن مواصلة دراستهم ودفع ما عليهم من واجبات مالية، حيث يبدو أن عجز السفارة عن الدفع سيطول لفترة غير معلومة إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه وطالت فترة العدوان السعودي على اليمن.

المنع التي أصدرتها السلطات الأردنية بشكل غريب وغير مفهوم، إذ منعت المصارف من استقبال أي تحويلات مالية آتية من اليمن. هذا القرار الجائر، ليس له تفسير سوى أن الملك الأردني عبد الله لا يريد أن «يخدش» علاقته بحكام دول الخليج، التي يشارك معها في التحالف العدواني على اليمن. وفي مواجهة هذا الظرف الصعب، يقول يوسف العماد وهو طالب جامعي يدرس في إحدى الجامعات الأردنية، إن السفارة اليمنية في عمان لم تستطع، نتيجة لانعدام الإمكانيات، سوى القيام بفتح أبواب السفارة للمواطنين العالقين وتسجيل أسمائهم بهدف التمهيد لضمان عودتهم في حال فتح الخطوط الجوية بين البلدين. ويضيف العماد إن الحالات

الطالبين لعلاج أو من الطلبة في الجامعات المصرية، ما يعني أن جميعهم لا يملكون من المال ما يمكنه من مساعدتهم في حالات طارئة واستثنائية كالتالي وضعهم فيها العدوان والمعاملة المصرية. الأمر نفسه تكرر مع أكثر من ألف مواطن يمني كانوا في الأردن بغرض العلاج. ومن المعتاد أن يختار اليمنيون الأردن وجهة للعلاج مثل القاهرة، على الرغم من ارتفاع كلفة العيش في عمان بشكل يفوق أضعاف ما يمكن صرفه في مصر. وانطلاقاً من ارتفاع كلفة العيش في العاصمة الأردنية، يصبح بديهياً الحديث عن الحالة المزمنة التي وصل إليها العالقون اليمنيون هناك، وخصوصاً أن الأموال التي حملوها من اليمن قد نفذت أو اقتربت من النفاذ، إضافة إلى حالة

للتوقف، وهي جيوتي حيث ستفتح رحلة العذاب أبوابها أمام ركاب الرحلة من أهل اليمن. رفضت السلطات الجيبوتية استقبال هؤلاء، ما دفع فريق الطائرة المصرية إلى اتخاذ قرار عودة الرحلة إلى نقطتها الأولى. هناك، سيكون اليمنيون على موعد آخر مع العذاب حينما تلقوا خبر رفض السلطات المصرية دخولهم، بسبب أمر طارئ فرضه قرار جمهوري أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي نص على إلغاء ميزة دخول اليمنيين إلى الأراضي المصرية من دون تأشيرة دخول مسبقة. صدر القرار عندما كان هؤلاء اليمنيون متجهين جواً إلى بلدهم. كما تضاعفت المعاناة لكون معظم المسافرين إلى القاهرة من أهل اليمن، هم من المرضى

حرب أخرى تشق على اليمنيين في بلاد العرب، من وجوهها منهم من الدخول إلا بتأشيرة حرمت المئات من دخول مصر. فيما يشد الأردن حزام العذاب عليهم بمنع التحويلات المالية من بلادهم إلى المملكة

صنعاء - جمال جبران

كانت رحلة «مصر للطيران» على مسافة قريبة من إكمال خط رحلتها باتجاه مطار صنعاء الدولي، قبل أن يُبلغ قائدها بأمر انطلاق عدوان التحالف السعودي على اليمن، وهو الأمر الذي أجبره على التوجه إلى أقرب نقطة من مطار صنعاء